وممثلون عن كيبوتسات هشومير هتسعير. ومع هبوط الوفد من على سلم الطائرة، استدعي بيطون الى التحقيق معه في مركز شرطة اللد في موضوع الاشتباه بتجاوزه لقانون منع اللقاءات مع ممثلي م.ت.ف. ووفقاً لأمر الاستدعاء، عليه ان يمثل للتحقيق معه بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥.

وعلى الأثر، اعلن بيطون انه، استناداً الى حصانته البرلمانية، لا ينوي المثول في مركز الشرطة للتحقيق معه. وأضاف: «من أجل هذا، بالتحديد، حصلت على الحصانة البرلمانية، لكي لا تستطيع الشرطة ازعاج أعضاء كنيست خلال قيامهم بمهاتهم العامة» (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/١٥).

ومن ثم، تطرق بيطون الى انجازات الوفد، اذ قال: «لقد استطاع الوفد التوصل الى اتفاق، أساسه اعتراف يتحدث حول قيام دولة الى جانب دولة، واعتراف متبادل بين الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني». وأضاف بيطون ان رئيس وفد م.ت.ف. وافق على بيان الوفد الاسرائيلي في ختام اللقاء الذي ارتكز على ثلاث نقاط: «الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين؛ الاعتراف بحق الفلسطينيين في اقامة دولتهم الى جانب دولة اسرائيل؛ وضع حد للأعمال العدائية بين الطرفين» (**المصدر نفسه**).

وحسب أقوال بيطون، وافق رئيس الوفد الفلسطيني على البيان وأعلن، عبره، «موافقة زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات على الاعتراف بدولة اسرائيل»؛ ولكن مقابل هذا ادعى آخرون، في الوفد الاسرائيلي، بأن بيطون يعبر عن رغباته. وأفادوا بأن عباس لم يدلي بأي كلام يمكن استنتاج مثل هذا الأمر منه، أي الاعتراف بدولة اسرائيل (**المصدر نفسه**).

اما عضو الوفد الاسرائيلي، بت ـ شيفع فريدمان، فقالت: «لقد سافر الوفد ليمد يده الى عدو اليوم، لكي يصبح صديق الحوار في الغد». وأملت في ان لا تطرد من حزب مبام بسبب مشاركتها في اللقاء (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/١٥).

مواقف اسرائيلية متباينة

تفاوتت ردود الفعل الاسرائيلية في حدتها على اللقاء. منها من طالب برفع الحصانة البرلمانية عن عضو الكنيست بيطون وتقديمه الى المحاكمة؛ ومنها من حمّل المستشار القضائي السابق للحكومة، اسحق زامير، مسؤولية التمادي في خرق القانون، متهماً اياه بتحويل نفسه الى راهب مقدس بين أوساط اليسار الاسرائيلي، يرتدي عباءة ليبرالية. وفي هذا السياق، طالب ثلاثة اعضاء كنيست، هم غيئولاه كوهين وعوزي لنداو (وهو من المبادرين الى تعديل قانون مكافحة الارهاب) وميخائيل ايتان، برفع الحصانة البرلمانية عن عضو الكنيست بيطون وتقديمه الى المحاكمة بتهمة لقائه بممثلي م.ت.ف. في بودابست. وثلاثتهم يعتقدون بأن الحقائق واضحة، ولهذا ينبغي على مستشار الحكومة القضائي التوجه الى رئيس الكنيست لاتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع الحصانة. كذلك طالب ايتان رئيس الكنيست بسحب امتيازات بيطون، كعضو كنيست، في كل ما يتعلق بسفراته الى خارج البلاد واجراء التفتيش في امتعته وأوراقه (**معاريف** ، ١٩٨٧/٦/١٥).

أما عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي، فقد تناول المضوع من زاوية مختلفة، حيث قال: «ان قانون مكافحة الارهاب هو قانون دون أساس. وقد اخطأ هدفه، لأنه يسمح لأعضاء كنيست باجراء اتصالات مع ممثلي م.ت.ف. وفي المقابل يحظر على أي مواطن عادي يرافقه من التفوه ببعض الكلمات غير المهمة ويهدده بتقديمه الى المحاكمة، بتهمة مخالفة القانون» (**المصدر نفسه**)؛ بينما يرى عضو الكنيست عوزي لنداو ان في القانون فائدة، لأنه يقر، بشكل واضح، وجوب محاكمة كل من يلتقي بممثلي م.ت.ف. غير ان المشكلة تكمن من ان تطبيق القانون يتم ببطء (**دافار** ، ١٩٨٧/٦/١٥). أما عضو الكنيست دافيد ليفائي، فقد خالفه الرأي، حيث قال: «لقد عارضت القانون وهو في مراحل بلورته الاولى، لأنه يمنع، بشكل مطلق، اجراء اتصالات سياسية وعلنية مع ممثلي م.ت.ف. من جهة، وبسبب المصاعب المتوقعة عند وضعه موضع التنفيذ، من جهة أخرى. لقد أوضحت، في حينه، واعتقد، الآن، بأن الأمر لا يزال قائماً، ان هناك مصاعب جمة في تطبيقه» (**يديعوت احرونوت** ، ١٩٨٧/٦/١٤).

وهذه المصاعب لا تعني، من قريب أو بعيد، عضو الكنيست غيئولاه كوهين؛ فهي تعتقد بأن المشكلة تبدأ وتنتهي بما يلي: «لا يوجد حزم كافٍ